



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الأول – يناير 2025



أثر النمو الاقتصادي والإنفاق العام الاجتماعى على فقر الدخل فى مصر
خلال الفترة 2000 – 2023

**The Impact of Economic Growth and Public Social Spending
on Income Poverty in Egypt during the Period 2000-2023**

د. / ضياء فتحى العدل

أستاذ الاقتصاد المساعد

المعهد العالى للعلوم الإدارية بالمنزلة

2024-9-5	تاريخ الإرسال
2024-10-7	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى تقييم الاستراتيجية المتبعة لتقليل فقر الدخل فى مصر فى العقود الأخيرة، والتي تعتمد على النمو الاقتصادى كحل نهائى للفقر على الأقل فى الأجل الطويل، والإنفاق العام الاجتماعى لتخفيف آثار الفقر فى الأجل القصير. وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالفترة الزمنية 2000-2022، وباستخدام منهجية متجه الانحدار الذاتى (VAR).

وقد توصلت الدراسة إلى عدم فاعلية الاستراتيجية المطبقة لتقليل الفقر فى مصر خلال فترة الدراسة بشقيها: النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى. حيث أثبتت نتائج التحليل القياسى عدم وجود أثر معنوى لكل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى على فقر الدخل فى مصر خلال الفترة المذكورة، وقد حقق النموذج المستخدم قوة تفسيرية مقبولة ($R^2 = 73.5\%$). وأيدت اختبارات السببية عدم وجود علاقات سببية بين كل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى وبين فقر الدخل، ووجود علاقة سببية معنوية واحدة تتدفق من التضخم إلى فقر الدخل، وذلك عند مستوى معنوية 1%. كما أيدت دوال الاستجابة النبضية نفس النتيجة.

وتوصى الدراسة، بناءً على ذلك، بالعمل على إصلاح نمط النمو الاقتصادى ليكون أكثر قدرة على استيعاب وإفادة الفقراء، والعمل على زيادة دقة استهداف الإنفاق العام الاجتماعى للفقراء ومواجهة الفساد الذى يتغلغل فى منظومة الدعم، والانفتاح على أفكار جديدة فى مكافحة الفقر خاصة تمكين الفقراء من الوصول إلى الموارد، الأراضى والتمويل، وكذلك ربط الإعانة للأسرة الفقيرة بمدى حرصها على الحصول على خدمات التعليم والصحة.

الكلمات المفتاحية:

فقر الدخل، الإنفاق العام الاجتماعى، النمو الاقتصادى، التضخم، نموذج متجه الانحدار الذاتى
.VAR



Abstract

This research aims to evaluate the strategy used to reduce income poverty in Egypt in recent decades, which relies on economic growth as a final solution to poverty, at least in the long term, and public social spending to mitigate the effects of poverty in the short term, using data for the time period 2000-2023, and using vector autoregressive (VAR) methodology.

The study concluded that the strategy applied to reduce poverty in Egypt during the study period was ineffective in its two parts: economic growth and public social spending. The results of the econometric analysis proved that there was no significant impact of both economic growth and public social spending on income poverty in Egypt during the mentioned period. The model used had acceptable explanatory power ($R^2 = 73.5\%$). Causality tests confirmed that there are no causal relationships between economic growth, public social spending, and income poverty, and the existence of a single significant causal relationship flowing from inflation to income poverty, at a significance level of 1%. The impulse response functions also supported the same result.

Accordingly, the study recommends working to reform the economic growth pattern to be more capable of absorbing and benefiting the poor, working to increase the accuracy of targeting public social spending for the poor, confronting the corruption that permeates the subsidy system, and being open to new ideas in combating poverty, especially enabling the poor to access resources, land and financing, as well as linking the subsidy to the poor family to the extent of its keenness to obtain education and health services.

Key words:

Income poverty, Public social spending, Economic growth, Inflation, Vector autoregression (VAR).

1. مقدمة

يضع مجتمع التنمية العالمي هدف القضاء على الفقر على رأس أولوياته، حيث يعتبر القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو أول الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما تنص أهداف التنمية المستدامة أيضاً على تفعيل استراتيجيات إنمائية تضمن تمتع جميع الناس، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف بها وغيرها من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية والميراث والحصول على الموارد الطبيعية والوصول للتكنولوجيا الجديدة الملائمة والخدمات المالية، بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة، وذلك بحلول عام 2030.

وتشير الإحصاءات الدولية الى إحرارز تقدم ملموس في الحد من الفقر على المستوى العالمي على مدى العقود الماضية. فقد انخفضت نسبة الفقراء على مستوى العالم من حوالى ثلث السكان فى بداية الألفية إلى ما يقل عن 10% فى 2020. وتتعهد أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد يتخلف وراء الركب والوصول إلى الجميع، وهو ما يتطلب سياسات ذات رؤية لنمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف، يدعم الاستيعاب الكامل في مجال التوظيف وإيجاد العمل اللائق للجميع، والرعاية الاجتماعية، وتراجع عدم المساواة، وزيادة الإنتاجية، والحفاظ على البيئة.

ومن اللافت أن التقدم الملحوظ على طريق التقليل من الفقر على المستوى العالمي قد صاحبه إخفاق ملحوظ فى الحالة المصرية، فلقد تفاقمت مشكلة الفقر فى مصر بحيث تضاعفت نسبته فى خلال العقدين الأخيرين، وهو تطور خطير ينبه إلى ضرورة مراجعة الاستراتيجية المصرية المتبعة فى مواجهة الفقر بهدف تقييم تلك الاستراتيجية وتسليط الضوء على مواطن الضعف فيها، وكذلك اقتراح مداخل جديدة يمكن أن تكون ملائمة فى الحالة المصرية.

1/1 مشكلة البحث

تتبع الدولة المصرية منذ عقود مساراً فى مكافحة الفقر يعتمد على دعم النمو الاقتصادي كحل للفقر على الأقل فى الأجل الطويل مع استخدام السياسة المالية من خلال الإنفاق العام الاجتماعي لمقاومة آثار الفقر فى الأجل القصير، وهو ذلك الإنفاق الموجه إلى بعض الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية للفقراء. مع ذلك تفاقمت مشكلة الفقر فى الاقتصاد المصرى بحيث تضاعفت نسبة الفقراء خلال العقدين الأخيرين. وهو الأمر الذى يدعو إلى ضرورة تقييم ذلك النهج



ومدى فاعليته فى تقليل الفقر ودراسة العوامل المؤثرة على تلك الفاعلية، واقتراح الجديد فى مجال استراتيجية مواجهة الفقر.

ويمكن معالجة مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات التالية:

- ما الأثر المحتمل لكل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى على فقر الدخل وفقاً للنظرية الاقتصادية؟
- ما نتائج الدراسات التطبيقية حول دور كل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى فى تقليل الفقر؟
- كيف يمكن تقدير دور كل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى فى تقليل الفقر فى مصر خلال فترة البحث؟
- كيف يمكن الاستفادة مما سبق فى ترشيد استراتيجية تقليل الفقر فى مصر؟

2/1 أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من ضرورة التصدى للخطر المتمثل فى التزايد الكبير والمستمر فى معدلات الفقر فى مصر خلال العقدين السابقين، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام الإدارة الاقتصادية المصرية. فالفقر يعكس إخفاق الإدارة الاقتصادية فى دمج والاستفادة من قطاع عريض من السكان فى عملية النمو الاقتصادى، كما أنه يمثل إهداراً للكرامة الإنسانية مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من شروخ تعصف بالمجتمع وأمنه واستقراره. من هنا تتبع أهمية دراسة النهج القائم فى معالجة الفقر وأسباب الإخفاق فى تقليل معدلات الفقر خلال الفترة المذكورة.

3/1 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى فاعلية استراتيجية تقليل الفقر التى تتبناها الحكومة المصرية والتى يمكن أن تتلخص فى عنصرين أساسيين: النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى، وذلك بهدف ترشيدها وكذلك بهدف إضافة أفكار جديدة قد تخرج عن حدود تلك الاستراتيجية تكون مفيدة فى مواجهة الفقر فى الحالة المصرية.

4/1 فرضيات البحث

يحاول البحث التحقق من مدى صحة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادى ونسبة فقر الدخل فى مصر خلال الفترة 2000 - 2020.

- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الاجتماعى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وبين نسبة فقر الدخل فى مصر خلال نفس الفترة المذكورة.

5/1 منهجية البحث

يستخدم الباحث منهج التحليل الوصفى وأسلوب التحليل الإحصائى. وعلى نحو خاص يستخدم الباحث أسلوب التحليل القياسى عن طريق استخدام متجه الانحدار الذاتى (VAR) بما فى ذلك اختبارات السببية ودوال الاستجابة النبضية لاختبار أثر كل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى على دخل الفقر فى مصر خلال الفترة 2000 - 2023، بما يتضمنه من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة الإبطاء المثلى وتقدير النموذج بعد التأكد من جودته عن طريق اختبارات استقرار النموذج وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتى بين البواقى.

6/1 خطة البحث

يقسم هذا البحث إلى أربعة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية، يتناول أولها: الإطار الفكرى للعلاقة بين كل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى وبين فقر الدخل. ويعرض ثانيها: نتائج الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين كل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى وبين فقر الدخل. ويوضح ثالثها: تطور النمو الاقتصادى والإنفاق الاجتماعى وفقر الدخل فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة 2000-2022. ويختص رابعها: بالنموذج القياسى لتقدير أثر النمو الاقتصادى والإنفاق الاجتماعى على فقر الدخل فى مصر.

2. الإطار الفكرى للعلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى

نبدأ أولاً بإلقاء الضوء على مفهوم دخل الفقر فى الأدب الاقتصادى، ثم نتناول أثر النمو الاقتصادى على فقر الدخل فى النظرية الاقتصادية، ثم أثر الإنفاق العام الاجتماعى على فقر الدخل فى النظرية الاقتصادية.

1/2 فقر الدخل

على الرغم من صعوبة الاتفاق على تعريف للفقر إلا أنه من المتفق عليه أن الفقر يختص بالعلاقة بين الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية من ناحية والقدرة على إشباع ذلك الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية من ناحية أخرى (Sharp et. al., 1990). والمشكلة تكمن فى تحديد هذا الحد من الاحتياجات الإنسانية والذى تعتبر عدم القدرة على إشباعه فقراً. وهنا موطن الخلاف بحيث لا يمكن إنكار أن أى تعريف للفقر سوف يتضمن عنصراً نسبياً.



ويعتبر المرء فقيراً، طبقاً لمفهوم فقر الدخل، إذا كان دخله أو استهلاكه يقع تحت حد معين. وهذا الحد الضروري من الدخل أو الاستهلاك والمعبر عنه بخط الفقر يتكون من عنصرين هما: الإنفاق الضروري على الطعام للحصول على حد أدنى من التغذية، ومبلغ آخر يعكس تكلفة البنود الأساسية الأخرى. ويلاحظ أن العنصر الأول واضح ويسهل تقديره نسبياً على أساس موضوعي، أما العنصر الثاني فإنه يخضع للتقديرات التحكيمية إلى حد بعيد، وبصفة عامة، كلما أصبحت الدول أكثر ثراءً كلما اتجه تقديرها للحد الأدنى من الاستهلاك المقبول اجتماعياً إلى الارتفاع (العدل، 2005). وقد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قيمة خط الفقر القومي للفرد في السنة بمبلغ 10,300 جنيه وذلك عام 2020/2019.

وحيث يتأكد الاعتقاد بأن الفقر يتضمن عدم الحصول على القدر الكافي من الدخل الذي يضمن حداً أدنى مقبول من العيش الكريم، فإنه يتأكد الاعتقاد أيضاً بأن الفقر يتضمن عدم القدرة على التمتع بالدخل، وذلك بسبب الافتقار إلى القدرات الأساسية مثل التعليم والصحة وغيرها، وبالتالي فإن مفهوم فقر القدرة (Sen, 1992: Sen, 1985) هو أعم وأشمل من مفهوم فقر الدخل. مع ذلك فإن البحث يركز على فقر الدخل فقط، والذي يقاس بنسبة الناس تحت خط الفقر، وهو مستوى معين من الدخل أو الاستهلاك يعتبر من لا يصل إليه فقيراً.

2/2 النمو الاقتصادي وفقر الدخل

تمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر نقطة جدلية في الأدب الاقتصادي النظري، فبينما ذهب البعض إلى وجود علاقة عكسية مؤكدة بين المتغيرين تتجه من النمو الاقتصادي إلى الفقر، حيث يؤدي النمو الاقتصادي بالضرورة إلى تحسين رفاهية الأفراد والحد من معدلات الفقر، يذهب البعض الآخر إلى أن النمو في ذاته ليس شرطاً كافياً لتقليل الفقر، فإذا صاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة أدى إلى تقليل الفقر، أما إذا لم يحدث ذلك فيكون تأثير النمو الاقتصادي على الفقر محدوداً أو منعدماً.

ويتبنى النهج النيوكلاسيكي، بوجه عام، الاتجاه الأول عندما يقرر أن النمو الاقتصادي وحده كاف لإزالة الفقر على الأقل في الأجل الطويل، وهو ما يعرف بنظرية التساقط لأسفل trickle down theory. ومؤداها أن ثمار النمو الاقتصادي سوف تتساقط تلقائياً على القطاعات العريضة من المجتمع عن طريق خلق الوظائف، وأن الناتج المتراكم والثروة المتحققة من النمو الاقتصادي سوف تنتشر وتتوزع بطريقة آلية، وسوف تتساقط إلى أسفل في النهاية وتصل إلى الفقراء وذلك

دون حاجة للتفكير في مشروعات تتجه بطريق مباشر إلى إفادة هؤلاء الفقراء (Kindleberger & Herrick, 1983).

ويستند هذا النهج على فرضية "كوزنتس" التي تقرر أن النمو الاقتصادي يرتبط بالتفاوت في توزيع الدخل ومن ثم بالفقر في علاقة على شكل حرف (U) المقلوب، حيث يتزايد التفاوت في توزيع الدخل، وهو ما يمكن أن يزيد من الفقر، في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي وذلك نتيجة تركيز المدخرات في الفئات ذات الدخل الأعلى، ثم يبدأ التفاوت في الانخفاض، وهو ما يمكن أن يقلل الفقر، عندما يرتفع معدل النمو (Kuznets, 1955)، وذلك لأنه مع التطور تنتقل العمالة من القطاعات منخفضة العائد والإنتاجية إلى قطاعات أعلى دخلاً. الأمر الذي يؤكد أيضاً نموذج "آرثر لويس" في النمو الاقتصادي، وهو ما يسمى نموذج فائض العمل *labor surplus theory*، والذي يرى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، ومن ثم الفقر، تمر بمرحلتين، مرحلة يكون فيها فائض العمل في القطاع التقليدي وفعالاً بحيث يقل معدل الأجر فيه ويمكن سحب العمالة منه بأدنى ارتفاع ممكن في الأجر، ومرحلة التوسع في القطاع الحديث والذي يبدأ فيها عرض العمل في القطاع التقليدي في التناقص وهو ما يدفع الأجور فيه إلى الارتفاع وبالتالي ترتفع الأجور أكثر في القطاع الحديث لتستمر عملية انتقال فائض العمل من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث واستمرار التوسع فيه (Todaro & Smith, 2020).

لكن النظرة الحديثة تستند على أن النمو وحده ليس كافياً لإزالة الفقر إذا لم تصاحبه سياسات توزيعية مباشرة داعمة للفقراء. وقد استند هذا النهج إلى الأعمال التي قدمها كل من (Chenery et al., 1974; Adelman & Cynthia, 1973)، وما تضمنته من نتائج تركز على أن النمو، في كثير من الحالات، لم يكن مفيداً للفقراء سواء في الأجل القصير أو الطويل، بل إنهم تضرروا أيضاً بفعل النمو. وقد رفضت دراسات عديدة أخرى فرضية "كوزنتس"، فقد أكد (Adams, 2003) أن التنمية الاقتصادية ليس لها أي تأثير كبير على توزيع الدخل. كما أثبت (Deininger & Squire, 1996) أن العديد من البلدان التي زاد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة لم تتغير فيها قيمة معاملات "جيني" على الإطلاق. وبناءً على ذلك دعا كثير من الاقتصاديين إلى تبني نمط للنمو يكون داعماً للفقراء *pro-poor growth*، بحيث يكون النمو مصحوباً بسياسات عامة تخفف من التفاوت في الدخل وتسهل توليد فرص العمل لأفقر الناس (Kakwani & Pernia, 2000; Kakawani & Son, 1990).

ويرى البعض أن كلا النهجين يتفقان على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه النمو الاقتصادي في الحد من الفقر؛ ومع ذلك، فإن الفرق بينهما ينصرف إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة



التوزيعية في الحد من الفقر. فنجد النهج الأول يركز على النمو الاقتصادي فقط؛ بينما يأخذ النهج الآخر أيضاً في الاعتبار دور السياسات التوزيعية (Davila, 2023).

3/2 الإنفاق العام الاجتماعي وفق الدخل

يشتمل الإنفاق العام الاجتماعي على الإنفاق على التعليم والصحة وكل أوجه الحماية الاجتماعية. ولا شك في أن الإنفاق العام الاجتماعي يمثل أحد أهم الوسائل المستخدمة لتقليل الفقر، وذلك من بين وسائل أخرى منها دعم النمو الاقتصادي. ويؤكد البعض على ضبط الأسواق كبديل للإنفاق العام الاجتماعي ويقرر وجود علاقة عكسية فيما بينهما، فكلما نجحت الحكومة في ضبط الأسواق كلما قل احتياجها إلى زيادة الإنفاق العام الاجتماعي والعكس صحيح (Giacchino et. al., 2014).

ويتحدد أثر الإنفاق الاجتماعي على الفقر بعوامل عديدة من بينها: نوع الإنفاق، ودقة استهداف الفقراء، والكيفية التي يتم بها تمويل الإنفاق (Anderson et al., 2018). فمن ناحية نوع الإنفاق، فبينما يمكن أن يكون للإنفاق العام على الحماية الاجتماعية، والتي تشمل كل أنواع الدعم والمعونة، أثراً مباشراً على الفقر، وذلك من خلال زيادة الدخل المتاح للأسرة الفقيرة، إلا أنه في نفس الوقت قد يشجع الفقراء على الاستغناء عن العمل والبقاء في حالة الفقر. أما الإنفاق العام على التعليم والصحة وأنواع معينة من البنية التحتية مثل الطرق والماء والصرف الصحي والإسكان، فإن له أثر مقلل للفقر وذلك عن طريق أثره في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل المحتملة للأسر الفقيرة.

وعلى الرغم من أن كثيراً من الاقتصاديين ينظرون إلى الإنفاق العام الاجتماعي على أنه الوسيلة ذات التأثير المباشر على الفقر خاصة في الأجل القصير، مع ذلك توجه لهذه النظرة انتقادات قوية إلى درجة أن البعض يعتبر العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والفقر علاقة معقدة إلى درجة كبيرة (Anderson et.al, 2018; Paternostro et. al, 2007)، بحيث لا يمكن التحقق من أثر الإنفاق العام الاجتماعي على الفقر بسهولة، كما أنها تختلف اختلافاً بيناً من بلد إلى آخر، وذلك لأسباب عديدة.

إن فشل كثير من الفقراء في الوصول إلى الإنفاق العام الاجتماعي بسبب عدم الكفاءة في الاستهداف (Chu et al. 2000; McKay, 2002; Buracom, 2011)، يضعف التأثير الإيجابي المحتمل للإنفاق الاجتماعي على الفقر. فمعظم الدول النامية تعاني من مشكلة وصول الدعم إلى غير مستحقيه بسبب عدم دقة الاستهداف والفساد الذي يتغلغل في منظومة الدعم

خاصة الدعم العيني (World Bank, 2005). وكذلك فإن الإنفاق العام الاجتماعي قد لا يؤدي ثماره المتوقعة بسبب الأثر السلبي الممكن على الفقراء في حالة استمرارهم الاعتماد على المعونة والبقاء في حالة الفقر، وهو ما يسميه البعض "فخ الإنفاق الاجتماعي" (Celikay & Gumus, 2017; Cox, Hansen, & Jimenez, 2004). فإذا نتج عن تلك الإعانة بقاء الفقير في حالة عدم القدرة على اكتساب الدخل فإن أثرها يكون منعدماً، حيث لا تكفي تلك المعونات لتحقيق مستوى من الدخل والاستهلاك يخرج بالفقير من حالة الفقر. وقد يتوقع هنا أن يكون أثر الإنفاق العام على التعليم والصحة، بافتراض دقة توجيهه إلى الفقراء، أكبر من أثر المعونة.

ويتوقف تأثير الإنفاق العام الاجتماعي على الفقر أيضاً بطريقة تمويل ذلك الإنفاق. ويمكن القول بأن طريقة تمويل الإنفاق العام الاجتماعي قد يكون لها من التأثير ما يساوي أو حتى يزيد على تأثير الإنفاق الذي تموله (McKay, 2002). فإذا كان التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو اقتراض الحكومة من البنك المركزي، فإن الإنفاق والتمويل يعملان في اتجاهين متعاكسين حيث يأكل التضخم الناتج من هذا النوع من التمويل الإعانة المقدمة إلى الفقراء، وذلك على خلاف التمويل عن طريق الضرائب. وفي حالة التمويل عن طريق الضرائب فإنه يتوقع أن يكون التمويل المعتمد على الضرائب المباشرة أفضل بالنسبة للفقراء من التمويل المعتمد على الضرائب غير المباشرة حيث يزيد وقعها على الطبقات الفقيرة. وحتى يكون للإنفاق العام الاجتماعي أثراً إيجابياً صافياً على الفقر فإنه ينبغي أن يتم تمويله عن طريق الضرائب المباشرة، أما في حالات التمويل الأخرى فيتوقع أن يختفي هذا الأثر الإيجابي أو يتحول إلى أثر سلبي.

4/2 مؤشرات الفقر والنمو الاقتصادي والإنفاق العام الاجتماعي

يمكن قياس فقر الدخل بمؤشرات عديدة يفصح كل منها عن جانب من جوانب المشكلة (العدل، 2005)، فمؤشر نسبة السكان الفقراء، الذين يقع دخلهم أو استهلاكهم تحت خط الفقر، يعبر عن حجم مشكلة الفقر في مجتمع ما، أما مؤشر فجوة الفقر، وهي عبارة عن الفرق بين خط الفقر وبين الدخل أو الاستهلاك المتوسط للفقراء معبراً عنه كنسبة من خط الفقر أو كنسبة من الاستهلاك أو الدخل الكلي، فيعبر عن عمق مشكلة الفقر وحجم الموارد اللازمة لإخراج الفقراء من الفقر، وكذلك مقياس درجة عدم المساواة الدخلية بين الفقراء فيقيس درجة التفاوت في الفقر بين الفقراء باستخدام أحد مقاييس التشتت وهو معامل "جيني" والمبنى على منحنى "لورنز"، ومن الواضح أنه كلما زادت درجة عدم المساواة الدخلية بين الفقراء زادت حدة الفقر. ويستخدم البحث في قياس فقر الدخل مؤشر الرقم القياسي لعدد رؤوس السكان الفقراء The



Headcount Index، ونطلق عليه اختصاراً نسبة الفقر، وهي عبارة عن النسبة المئوية من السكان الذين يقع دخلهم أو استهلاكهم تحت خط الفقر، ونعتمد هنا على خط الفقر القومي الذي يتحدد بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتتحدد تلك النسبة من خلال بحث الدخل والإنفاق الذي يصدره الجهاز المذكور وهي النسبة المعتمدة في هذه الدراسة.

ويقاس النمو الاقتصادي إما بمعدل النمو الاقتصادي ويقصد به معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي مع استبعاد أثر تغير الأسعار، أو بمعدل النمو في متوسط دخل الفرد وهو ما يضع النمو السكاني في الحسبان، ويمكن أن يقاس بطرح معدل النمو السكاني من معدل النمو الاقتصادي، ويعتمد البحث في قياس النمو الاقتصادي على معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما الإنفاق العام الاجتماعي فيصعب في الواقع تحديد المبالغ التي تصب في صالح الفقراء من الإنفاق العام تحديداً دقيقاً، إلا أننا نعتمد على فرضية أن المبالغ المنفقة من الدولة على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية بما في ذلك الأشكال المختلفة للدعم والمزايا الاجتماعية إنما تستهدف بشكل أساسي الفئات غير القادرة في المجتمع ومن ثم يمكن اعتبارها إنفاقاً عاماً اجتماعياً، ويقاس الإنفاق العام الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيحسب عن طريق جمع مبالغ الإنفاق العام على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية الواردة في الموازنة العامة للدولة وقسمتها على الناتج المحلي الإجمالي.

3. الدراسات التطبيقية السابقة

1/3 النمو الاقتصادي وفقر الدخل

تناولت عديد من الدراسات العلاقة بين النمو والفقر وأثر المتغير التوزيعي في تلك العلاقة، فعلى سبيل المثال، أثبتت دراسة (Dollar & Kraay, 2001) التي طبقت على 92 دولة على مدى 4 عقود أن الزيادة التي يحدثها النمو في متوسط دخل الفرد ينتج عنها زيادة مماثلة في متوسط دخل الخمس الأفقر من السكان، وأن هناك عوامل تعزز استفادة الفقراء من النمو مثل: دعم المساواة أمام القانون، والانضباط المالي، والانفتاح على التجارة الخارجية، وتطوير الأسواق المالية. وأكدت دراسة (Bourguignon, 2003) على وجود مرونة سلبية للفقر فيما يتعلق بالنمو ولكن كانت القوة التفسيرية للنموذج منخفضة ($R^2 = 26\%$). بينما تتحسن الأمور بشكل كبير عند إضافة التغير في معامل "جيني" كمتغير تفسيري حيث يؤدي إلى مضاعفة قيمة R^2 ، مما يشير إلى أن التغير في الأوضاع التوزيعية كان مسؤولاً عن التغير في القدرة على الحد من الفقر بقدر كان التغير في النمو مسؤولاً عن ذلك.

وحاولت دراسة (Adams, 2004) تقدير مرونة الفقر للنمو الاقتصادي بالتطبيق على 60 دولة نامية. وخلصت الدراسة التي استخدمت تحليل الانحدار إلى أنه في حين أن النمو الاقتصادي يقلل من الفقر في البلدان النامية، إلا أنه عندما يتم قياس النمو الاقتصادي بالتغير في متوسط دخل الفرد، تبلغ مرونة الفقر للنمو حوالي -2.79؛ ولكن عندما يقاس النمو بالتغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن مرونة الفقر للنمو تكون ضئيلة إحصائياً (-2.27). وتناولت دراسة (Nandori, 2010) العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في تسع دول من أوروبا الشرقية. وباستخدام البيانات المتاحة منذ عام 1990، أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن النمو الاقتصادي كان له تأثير معنوي على الفقر، ولكن ليس له تأثير معنوي على التفاوت في توزيع الدخل. وتناولت دراسة (Ferreira et al., 2010) أثر النمو على الفقر في البرازيل، وباستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة 1985-2004، خلصت الدراسة إلى وجود تباين كبير في فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر عبر القطاعات، وعبر الإقليم أو الولاية، وعبر الزمن. كما خلصت الدراسة إلى أن النمو، بوجه عام، لم يكن له تأثير معنوي في الحد من الفقر، وإنما اعتمد تقليل الفقر خلال فترة الدراسة على العمل على خفض التضخم والتوسع الكبير في الضمان الاجتماعي والتحويلات والمساعدات الاجتماعية. كما تناولت دراسة (Fosu, 2010) دور التفاوت في توزيع الدخل في الحد من الفقر. وباستخدام نموذج تحليل التباين لعينة من بيانات 16 دولة عن الفترة 1980-2004، أظهرت النتائج أن الارتفاع في درجة عدم المساواة الداخلية لا يدعم تحويل الدخل لتقليل الفقر، وبالتالي يزيد الفقر مع زيادة درجة عدم المساواة الداخلية، وتخلص الدراسة إلى أن لتوزيع الدخل دوراً هاماً في الحد من الفقر، على الرغم من أن هذه الأهمية تتباين بشكل كبير بين المناطق والبلدان.

بينما حاولت دراسة (Skare & Prziklas, 2011) هل تؤدي زيادة الناتج الوطني إلى الحد من الفقر بشكل مؤكد؟ ويجب المؤلفان بأنه حتى الآن لم يتم إثبات هذه الأطروحة بما لا يدع مجالاً للشك في الإجابة. وفي رأي المؤلفين أنه يجب علينا أولاً أن نفسر استمرار الفقر ومن ثم ننتقل إلى تحليل العلاقة السببية بين النمو والفقر. وقد سلطت دراسة (Mulok et al., 2012) الضوء على قصة نجاح ماليزيا في الحد من الفقر خلال ثلاثة عقود، وتحاولت دراسة تحليل أهمية النمو للحد من الفقر في ماليزيا. وتظهر النتائج أن النمو يفسر الكثير، ولكن ليس كل شيء، عن تطور الفقر. إن النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف للحد من الفقر، وخاصة إذا كان الهدف هو الحد من الفقر بسرعة ومستدام. وتناولت دراسة (Zaman et al., 2014) أثر النمو القطاعي على الفقر في باكستان، وباستخدام نتائج المسوح الإحصائية خلال الفترة 1964-2011 أظهرت



النتائج أن النمو في قطاع الزراعة كان له تأثير إيجابي على الفقراء، إلا أن النمو، بوجه عام، لا يمكن تصنيفه على أنه داعم للفقراء *pro-poor*.

وتناولت دراسة (Anand et al., 2014) تطور الفقر وعدم المساواة في الهند خلال الفترة 2004-2009، وقامت الدراسة بتحليل دور كل من النمو والتوزيع في الحد من الفقر. وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي القوي كان محركاً رئيسياً للحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل في الهند خلال الفترة المذكورة. وألقت الدراسة الضوء على مفهوم النمو الشامل *inclusive growth* وحاولت استكشاف دور السياسات الاقتصادية والظروف المالية الكلية في تفسير النمو الشامل ومكوناته. وقررت الدراسة بأن لكل من الإنفاق الاجتماعي، والإنفاق على التعليم، ومعدلات التحصيل العلمي أهمية كبيرة لتعزيز النمو الشامل، كما يشكل الاستقرار المالي الكلي، مع إيلاء اهتمام خاص لمخاطر التضخم، أهمية بالغة أيضاً لتعزيز النمو الشامل.

وتؤكد دراسة (Thorbecke & Ouyang, 2022) على الأثر الإيجابي للنمو على الحد من الفقر. إلا أنها تنبه على أنه لم يتم دراسة تأثير الحد من الفقر على النمو بشكل منهجي. ولذا حاولت الدراسة استكشاف العلاقة السببية العكسية بين الفقر والنمو بشكل تجريبي. وباستخدام بيانات من 129 دولة نامية خلال الفترة 1981-2018، توصلت الدراسة إلى أن الحد من الفقر بشكل أسرع يرتبط بنمو أسرع في العالم النامي وخاصة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ في حين يساهم النمو الأسرع في الحد من الفقر بشكل أسرع في العالم النامي خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وحاولت دراسة (Davila, 2023) تحليل تأثير النمو الاقتصادي والإنفاق العام الاجتماعي على الحد من الفقر باستخدام بيانات ثمانية دول في أمريكا اللاتينية خلال الفترة من 2000 إلى 2019، وبتطبيق منهجية متجه الانحدار الذاتي *VAR*، أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي له تأثير معنوي على الحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل؛ وأن حوالي 40% من التغير في مستوى الفقر يرجع إلى التغير في النمو الاقتصادي؛ بينما يرجع ما يقرب من 16% إلى التغير في الإنفاق العام الاجتماعي. كما قامت دراسة (Fosu, 2023) بتحليل الأدوار النسبية لنمو الدخل والتغيرات في عدم المساواة في تفسير سجل البلدان الأفريقية في مواجهة الفقر، وطبقت الدراسة على 24 دولة أفريقية. وتوصلت الدراسة إلى أن التقدم الملحوظ في مجال تقليل الفقر منذ منتصف التسعينيات وحتى الآن كان مدفوعاً في الأساس بنمو الدخل، وهو ما يتفق مع الأدلة العالمية. ومع ذلك، لعب المتغير التوزيعي في كثير من الأحيان دوراً تكميلياً في أغلب البلدان، وفي عدد صغير من الحالات كان هو المحرك الرئيسي للتغيرات في الفقر.

2/3 الإنفاق العام الاجتماعي وفقر الدخل

تؤيد دراسات عديدة الفرضية القائلة بأن زيادة الإنفاق العام الاجتماعي تؤدي إلى تقليل معدلات الفقر¹. لقد تناولت دراسة (Kenworthy, 1999) العلاقة بين التحويلات المالية للفقراء وبين معدلات الفقر وذلك بالتطبيق على 15 دولة صناعية وباستخدام بيانات الفترة من 1960 إلى 1991، وتوصلت إلى أن معدلات الفقر كانت قد انخفضت بعد تلك التحويلات في جميع دول العينة. كما استنتجت دراسة (Adelantado & Cuevas, 2006) أنه كلما قل الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كلما زادت معدلات الفقر والتفاوت، وذلك من خلال الدراسة التي طبقت على 14 دولة من دول الاتحاد الأوروبي باستخدام بيانات الفترة من 1992 إلى 2001. وأكدت دراسة (Caminada et al., 2011) على أن الأداة الأكثر فاعلية وأهمية في محاربة الفقر هي الإنفاق الاجتماعي، وقد طبقت الدراسة على 22 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستخدام بيانات الفترة من 1985 إلى 2005. كما توصلت دراسة (Buracom, 2011) والتي تناولت الأثر التوزيعي للإنفاق العام الاجتماعي في تايلاند إلى أنه على الرغم من الزيادة في حصص الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتي كان هدفها المعلن هو زيادة وصول الفقراء إلى تلك الخدمات، إلا أنه لم يكن هناك استهداف للفقراء بحيث لا تزال الفوارق في الوصول إلى التعليم موجودة في جميع مستويات التعليم، ولا يزال غالبية الإنفاق على الصحة العامة يفضل الطبقات ذات الدخل الأعلى، وتغطية نظام الضمان الاجتماعي تقتصر أيضاً على قسم صغير من القوى العاملة التايلاندية.

وقارنت دراسة (Caminada & Goudswaard, 2012) بين 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي و15 دولة أخرى من خارج الاتحاد الأوروبي بخصوص العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي ومعدلات الفقر وذلك باستخدام بيانات الفترة من 2003 إلى 2007، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في جميع دول العينة إلا أنها أقل قوة في حالة البلدان من خارج الاتحاد الأوروبي، كما أوضحت الدراسة أن إجمالي الإنفاق الاجتماعي ليس مؤشراً جيداً لما أطلقت عليه الجهد الاجتماعي وأن صافي الإنفاق الاجتماعي (Adema, 2001) يعطي مقياساً أفضل بكثير

¹ من تلك الدراسات: (Kenworthy, 1999; Caminada and Goudswaard, 2009; Adema, Fron and Ladaique, 2014; ILO, 2014; Wang, Caminada & Goudswaard, 2014; Caminada et al., 2019)



لما هو مخصص بالفعل للإنفاق الاجتماعي²، وخلصت الدراسة إلى أن الادعاء المؤلف بأن زيادة الإنفاق الاجتماعي يقلل من معدلات الفقر يجب أن يتم مراجعته وفقاً لحالة كل بلد.

في حين أثبتت دراسة (Barisik & Kasap, 2012)، والتي طبقت على تركيا، وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والفقر في المناطق الحضرية، في حين لا يؤثر الإنفاق العام على الفقر في المناطق الريفية، وذلك باستخدام بيانات الفترة من 2000 إلى 2010، وقد أكدوا على أن الإنفاق العام كان غير كاف لمنع الفقر في المناطق الريفية، في حين أنه أداة فعالة في المناطق الحضرية. كما تناولت دراسة (Celikay & Gumus, 2017) أثر الإنفاق العام الاجتماعي على الفقر في تركيا باستخدام بيانات الفترة من 2004 إلى 2011، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاجتماعي والفقر على المدى القصير، إلا أن العلاقة كانت طردية على المدى الطويل، وهو ما تسميه الدراسة "فخ الإنفاق الاجتماعي"، فمع زيادة الإنفاق الاجتماعي يعتمد المزيد من الناس على برامج الإنفاق الاجتماعي بدلاً من العمل من أجل كسب العيش. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق على التعليم والفقر على المدى القصير والطويل، وهو ما يبين أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كمكون أساسي لاستراتيجية مواجهة الفقر.

وخلصت دراسة (Celikay & Gumus, 2017)، والتي طبقت أيضاً على تركيا إلى أن زيادة الإنفاق الاجتماعي قد يكون غير كاف لمعالجة الفقر وأن الأمر يتطلب إعادة هيكلة للمؤسسات الاجتماعية وإعادة تخصيص الموارد الموجهة لها وتوفير دور أكثر فاعلية للمنظمات غير الحكومية. لقد أكدت الدراسة على أن الإنفاق الاجتماعي قد لا يكون أفضل خيار لمكافحة الفقر، ففي حين يرتفع مستوى الإنفاق الاجتماعي كل عام، فإن النتائج المتوقعة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر تبدو بعيدة في تركيا. كما رأى آخرون أن برامج الإعانة الاجتماعية لا تنتج حلولاً طويلة الأمد للفقر في تركيا، وأنه ينبغي أن يركز الإنفاق الاجتماعي على مجالات محددة لزيادة تراكم رأس المال البشري. وتناولت دراسة (Anderson, et al., 2018) تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وفقر الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ومن خلال عملية بحث وفحص شاملة استندت إلى 19 دراسة اقتصادية قياسية عبر تلك البلدان توصلت الدراسة أنه بشكل عام، لا يوجد دليل واضح على أن الإنفاق الحكومي المرتفع قد لعب دوراً مهماً

² تقترح الدراسة المذكورة أن تجميع المعلومات حول الإنفاق الاجتماعي العام وكذلك تأثير النظام الضريبي يعطي رؤية أكثر شمولاً للإنفاق الاجتماعي عبر البلدان. إن طرح قيمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الدخل الناتج من إجمالي الإنفاق الاجتماعي العام وكذلك إضافة قيمة الإعفاءات الضريبية ذات الغرض الاجتماعي يعطي مؤشراً لصفافي الإنفاق الاجتماعي العام الجاري. ويعطي هذا المؤشر الأخير صورة أكثر دقة عن الحجم الحقيقي لجهود الموازنة العامة في المجال الاجتماعي.

في الحد من فقر الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وهذا يتفق مع الرأي القائل بأن السياسة المالية تلعب دوراً محدوداً في إعادة التوزيع في البلدان النامية مقارنةً بالبلدان المتقدمة. وبحثت دراسة (Cammeraat. 2020) العلاقة بين الإنفاق العام الاجتماعي والفقر والتفاوت ونمو الناتج، وذلك باستخدام بيانات من 22 دولة من دول الاتحاد الأوروبي عن الفترة من 1990 إلى 2015، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام الاجتماعي وبين الفقر والتفاوت، وعدم وجود علاقة بين الإنفاق العام الاجتماعي ونمو الناتج، ومن ثم فإنه لا توجد معاوضة trade-off بين الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال الإنفاق العام الاجتماعي من ناحية وزيادة النمو الاقتصادي من ناحية أخرى. كما أثبتت دراسة (Kutwa & Sawulski, 2022) أن سياسات الرعاية الاجتماعية في معظم دول الاتحاد الأوروبي تخلق دافعاً كافياً للحد من الفقر بين كبار السن والأسر التي لديها أطفال والعاطلين عن العمل. ومع ذلك، فإن الدافع غالباً ما يكون غير كافٍ في حالة الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في تلبية احتياجات السكن، وكذلك المرضى أو المعاقين.

3/3 تعليق على الدراسات السابقة وفجوة البحث

يتضح من الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على فقر الدخل على مستوى القطر الواحد أو على مستوى أقطار متعددة وجود أثر إيجابي للنمو على الفقر، باستثناء حالات قليلة، وأن هذا الأثر يتفاوت قوة وضعفاً من حالة إلى أخرى وفقاً لعوامل من أهمها درجة عدم المساواة في توزيع الدخل والتركيبة القطاعية لهيكل الإنتاج.

أما بالنسبة لأثر الإنفاق العام الاجتماعي على فقر الدخل فنلاحظ مما سبق أن الدراسات التي طبقت على البلدان المتقدمة كانت في معظمها تثبت وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الاجتماعي ومعدلات الفقر، بينما أظهرت الدراسات التي طبقت على الدول النامية نتائج مختلفة، تعبر عن علاقة عكسية ولكن أقل في قوتها مقارنةً بنظيرتها في البلدان المتقدمة، أو عدم وجود علاقة بين المتغيرين، أو وجود علاقة طردية، بحيث تزيد معدلات الفقر مع زيادة الإنفاق الاجتماعي. ولذلك تفسيرات عديدة ممكنة، منها: الانخفاض النسبي في كفاءة استهداف الفقراء من خلال برامج الإنفاق العام الاجتماعي في حالة البلدان النامية، وزيادة فرص الفساد والإهدار وسوء تخصيص الموارد، واعتماد المزيد من الناس الفقراء على برامج الإنفاق الاجتماعي بدلاً من العمل من أجل كسب العيش. وأيضاً وجود إخفاقات اقتصادية كلية مثل الركود الاقتصادي



الشامل أو زيادة معدلات التضخم زيادات كبيرة، وهو ما يهدر أى مجهودات توجه إلى تقليل الفقر من خلال الإنفاق العام الاجتماعى.

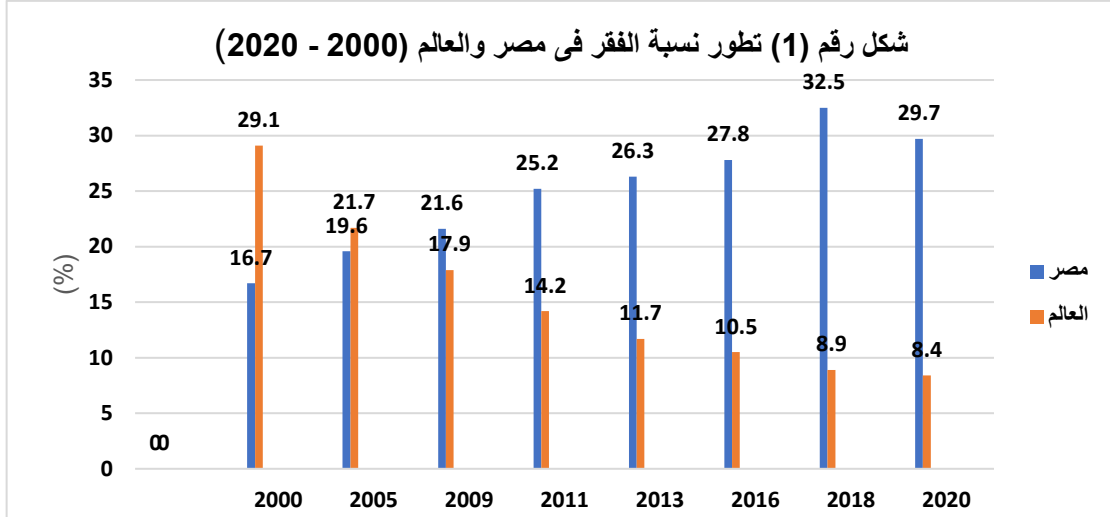
مما سبق تتضح الجدوى العلمية والتطبيقية للنقطة البحثية والمتمثلة فى اختبار وتحليل أثر كل من النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى وبين فقر الدخل فى الحالة المصرية، إذ لا توجد دراسات تتعرض لهذا الأثر بشكل مباشر، كما أن هذا الأثر كما رأينا غير مقطوع به فمن المفيد أن نعرف قوته واتجاهه فى الحالة المصرية والعمل على تفسير النتائج بما يسهم فى ترشيد السياسة المتبعة لتقليل الفقر فى مصر.

4. تطور النمو الاقتصادى والإنفاق العام الاجتماعى والفقر فى مصر فى الفترة 2023-2000

1/4 تطور فقر الدخل فى مصر 2023-2000

باستخدام البيانات التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن نسبة الفقراء فى مصر، يتضح من الشكل رقم (1) تفاقم مشكلة الفقر فى مصر خلال العقدين الأخيرين. ففى عام 2000 كانت نسبة الفقر لا تتعدى 17% من السكان، ثم ارتفعت بوتيرة سريعة ومستمرة إلى حوالى 25% عام 2011، ثم إلى 32.5% عام 2018، ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً إلى ما يقرب من 30% عام 2020. وكانت الأرقام المناظرة كمتوسط عالمى هى 29.1%، و 21.7%، و 8.9%، و 8.4% على الترتيب، وهو ما يبين أنه بينما كانت معدلات الفقر تزيد فى مصر خلال الفترة المذكورة زيادات كبيرة كانت تلك المعدلات تقل كمتوسط عالمى بشكل كبير. فقد زادت نسبة الفقر فى مصر بمعدل يقترب من 80% خلال الفترة بينما قلت النسبة على المستوى العالمى بحوالى 70% خلال نفس الفترة،

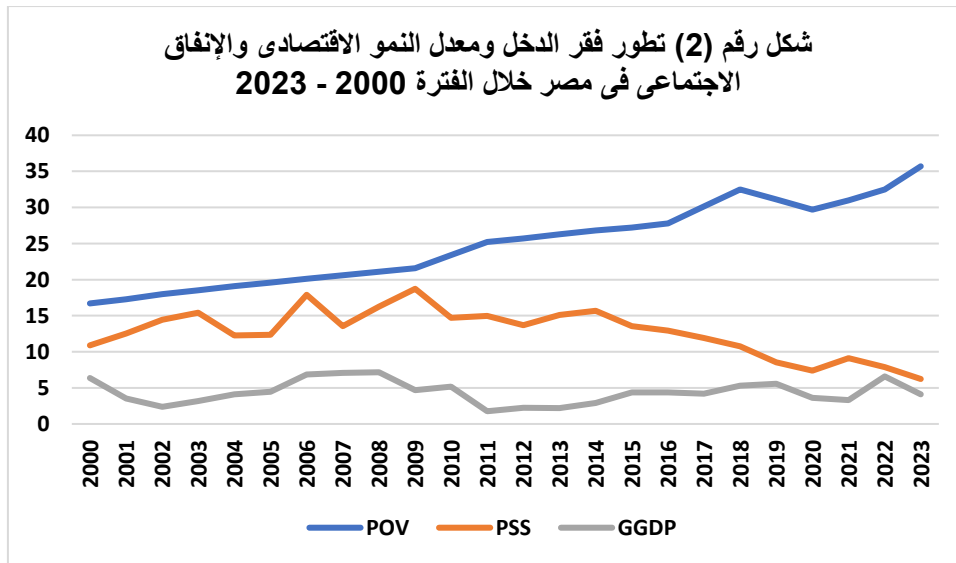
وقد يشير هذا بجلاء إلى إخفاق سياسة تقليل الفقر فى مصر والتى تعتمد بشكل أساسى على النمو الاقتصادى من ناحية والإنفاق العام الاجتماعى من ناحية أخرى، فلم يكن النمو الاقتصادى مستوعباً ولا مفيداً للفقراء بدرجة كافية، كما كانت سياسة الإنفاق العام الاجتماعى تفتقر إلى دقة استهداف الفقراء وتعانى من تفشى الفساد والإهدار، فى الوقت الذى شهد فيه الاقتصاد المصرى منذ عام 2008 موجات من الركود على إثر الأزمة المالية العالمية، كذلك زادت معدلات التضخم زيادات قياسية وعلى نحو خاص بعد اتباع سياسة تحرير سعر صرف العملة الوطنية بدءاً من 2016 والذى ساهم بشكل كبير فى ارتفاع أسعار جميع السلع بما فيها تلك التى يستهلكها الفقراء وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر خلال الفترة المذكورة.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبحث الدخل والإنفاق، أعوام مختلفة.

2/4 تطور معدلات نمو الإنفاق العام الاجتماعي ونسبة الفقر في مصر 2000-2023

باستخدام بيانات النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة، وكذلك بيانات فقر الدخل المأخوذة من بحوث الدخل والإنفاق التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، نلاحظ على الشكل رقم (2) أن زيادة مستوى الإنفاق الاجتماعي كان يصاحبها زيادة في مستوى فقر الدخل في الفترات من 2000 إلى 2003، ومن 2005 إلى 2006، ومن 2007 إلى 2009، ومن 2012 إلى 2014، ومن 2020 إلى 2021، بينما شهدت الفترات من 2003 إلى 2004، ومن 2006 إلى 2007، ومن 2009 إلى 2010، ومن 2014 إلى 2018، ومن 2021 إلى 2023 انخفاصاً في الإنفاق الاجتماعي مصحوباً بارتفاع مستوى دخل الفقر، وهو ما يعبر عن أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائياً بشكل ملحوظ.





المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبحث الدخل والإنفاق، ونشرة الموازنة العامة، أعوام مختلفة. وتشير POV إلى نسبة الفقر وفقاً لخط الفقر المحلي، و PPS الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و GGDP معدل النمو الاقتصادي.

3/4 تطور معدلات النمو الاقتصادي ونسبة الفقر في مصر 2000-2023

أما بالنسبة للعلاقة بين نسبة فقر الدخل ومعدل نمو الناتج الحقيقي، فإننا نلاحظ على الشكل رقم (2) أن انخفاض النمو كان يصاحبه زيادة في نسبة الفقر في الفترات من 2000 إلى 2002، ومن 2007 إلى 2009، 2010 إلى 2011، ومن 2022 إلى 2023، وهو ما يتفق مع فرضية التساقت لأسفل. في حين كان زيادة النمو يصاحبها زيادة في الفقر في الفترات من 2002 إلى 2008، ومن 2011 إلى 2018، ومن 2021 إلى 2022. وهو ما يعبر عن ميل العلاقة بين المتغيرين إلى أن تكون غير دالة إحصائياً أو أنها تميل أكثر لتكون طردية، وهو ما يخالف نظرية التساقت لأسفل.

5. النموذج القياسي

يهدف النموذج القياسي إلى تقدير أثر كل من الإنفاق العام الاجتماعي ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم على فقر الدخل في مصر باستخدام بيانات الفترة الزمنية 2000-2023. وبالتالي فإن الدالة المقترحة هي على النحو التالي:

$$POV = \alpha_0 + \alpha_1PSS + \alpha_2GGDP + \alpha_3INF + \varepsilon$$

حيث POV نسبة الفقراء، وهي عبارة عن النسبة المئوية للسكان الذين يقل مستوى دخلهم أو استهلاكهم تحت خط الفقر الوطني. وحيث PSS تشير إلى الإنفاق الاجتماعي (على التعليم والصحة والدعم) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير $GGDP$ إلى معدل نمو الناتج الحقيقي. أما INF فتشير إلى معدل التضخم وهو عبارة عن التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. ومصادر تلك البيانات هي بالنسبة لبيانات الفقر والإنفاق الاجتماعي هي: بحوث الدخل والإنفاق، والكتاب الإحصائي السنوي، والنشرة السنوية للموازنة العامة للدولة، التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبالنسبة لبيانات معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدلات التضخم فهي مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي والمتاحة على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/>

وتفترض النظرية الاقتصادية أن تكون $\alpha_1 > 0$ ، حيث يفترض انخفاض الفقر بزيادة معدلات الإنفاق الاجتماعي سواء كان ذلك الإنفاق على التعليم أو الصحة أو الدعم والتحويلات مع بقاء

الأشياء الأخرى المؤثرة على الفقر ثابتة، لكن قد تحقق α_1 قيمة موجبة وبالتالي تظهر علاقة طردية بين الإنفاق الاجتماعي والفقر إما لسوء تخصيص الإنفاق الاجتماعي وعدم وصوله إلى الفقراء أو الوقوع فيما يسمى فخ الإنفاق الاجتماعي بحيث يغري الإنفاق الاجتماعي الفقراء على البقاء في حالة الفقر وهو أمر مستبعد في الحالة المصرية.

كما تفترض النظرية أن تكون $\alpha_2 > 0$ ، حيث يفترض انخفاض الفقر بزيادة النمو الاقتصادي، وذلك لتأثيره على خلق فرص عمل جديدة وتحسين دخول فرص العمل الحالية، وذلك بافتراض بقاء الأشياء الأخرى المؤثرة على الفقر ثابتة. لكن قد لا يكون للنمو تأثير على الفقر في حالة ما إذا ما كان نمط النمو غير منحاز لقضية التشغيل أو الفقر، أو أن يكون التفاوت في توزيع الدخل آخذاً في الزيادة. وتفترض النظرية كذلك أن تكون $\alpha_3 < 0$ ، حيث يزيد الفقر بزيادة معدلات التضخم بسبب انخفاض القدرة الشرائية للفقراء بفعل ارتفاع الأسعار، تلك القدرة المنخفضة أصلاً، وهو ما يسهم في تعميق الفقر ودخول شرائح جديدة إلى صفوف الفقراء بفعل التضخم.

1/5 المنهجية المستخدمة

يستخدم البحث منهجية متجه الانحدار الذاتي (VAR)، التي قام باقتراحها (Sims, 1980). ويرى Sims أن النماذج القياسية التقليدية تتضمن كثير من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني. ولمعالجة كل ذلك اقترح Sims في منهجيته معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أي شروط مسبقة، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها (نقار والعواد، 2012)، والنموذج العام الذي اقترحه هو نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive (VAR)، فعندما لا نكون واثقين من كون متغير ما خارجي أو داخلي فإن المتغيرات كلها تعامل على أنها داخلية، وبافتراض سلسلتين زمنيتين: x_t ، y_t يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$y_t = \beta_1 + \beta_1 x_t + \gamma_1 y_{t-1} + \gamma_1 x_{t-1} + u_{yt}$$

$$x_t = \beta_2 + \beta_2 y_t + \gamma_2 y_{t-1} + \gamma_2 x_{t-1} + u_{xt}$$

وتشكل المعادلتان السابقتان نموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لأن عدد فترات الإبطاء الزمني فترة واحدة. ويمكن تقدير النموذج بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بشرط أن تكون السلسلتين الزمنيتين مستقرتان عند المستوى أي خاليتين من مشكلة جذر الوحدة، وبشرط اجتياز النموذج لاختبارات الجودة وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.



2/5 نتائج النموذج

يتضمن نموذج VAR اختبار استقرار السلاسل الزمنية الواردة في النموذج والتخلص من مشكلة جذر الوحدة حال وجودها وذلك بأخذ الفروق حتى تستقر السلسلة، ثم تحديد العدد الأمثل لفترات البطء الزمني المستخدمة في النموذج، وإجراء اختبارات جودة النموذج والارتباط الذاتي للبقاى، وتقدير النموذج، وإجراء اختبارات السببية لجرانجر، وتقدير دوال الاستجابة النبضية (Shumway & Stoffer, 2017; عبد الرازق، 2019؛ العقاب وصديق، 2019).

1/2/5 اختبار رتب استقرار السلاسل الزمنية (جذر الوحدة):

يعرض الجدول رقم (1) نتائج كل من اختبار "ديكى - فولر" الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF)، واختبار "فيليبس - بيرون" Phillips-Perron (PP) لتحديد رتب استقرار السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الواردة في النموذج، وذلك بعد تحويل البيانات السنوية إلى بيانات نصف سنوية.

جدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لتحديد رتب استقرار السلاسل الزمنية

Augmented Dickey-Fuller (ADF)						
Variable	Level		1st Deference		2nd Deference	
	t-statistic	Prob.	t-statistic	Prob.	t-statistic	Prob.
POV	0.580216	0.9871	-2.325124	0.1701	-6.500727	0.0000
PSS	-1.179414	0.6757	-6.279542	0.0000	-	-
GGDP	2.736737-	0.0755	6.645704-	0.0000	-	-
INF	1.216647-	0.6596	6.771976-	0.0000	-	-
Phillips-Perron (PP)						
POV	0.011884-	0.9871	7.706256-	0.0000	-	-
PSS	1.025929-	0.7365	7.014950-	0.0000	-	-
GGDP	2.836892-	0.0608	6.650991-	0.0000	-	-
INF	1.464814-	0.5425	6.771979-	0.0000	-	-

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائى (E-Views)

واتضح من الجدول المذكور عدم استقرار جميع السلاسل الزمنية فى مستواها الأسمى فى كلا الاختبارين. كما تبين أن قيمة t المحسوبة هى أكبر من قيمة t الجدولية فى جميع الحالات، وتم بالتالى قبول الفرض الصفرى بوجود جذر الوحدة ورفض الفرض البديل وهو استقرار السلسلة. وقد تم اللجوء فى هذه الحالة إلى أخذ الفروق لكل سلسلة زمنية حتى تستقر، وقد أخذت الفروق الثانية للسلسلة الزمنية الخاصة بفقر الدخل POV لتصبح DDPOV، والفروق الأولى لكل

السلاسل الزمنية الأخرى وهى على التوالي: الإنفاق العام الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى PSS لتصبح $DPSS$ ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالى الحقيقي $GGDP$ لتصبح $DPSS$ ، ومعدل التضخم INF لتصبح $DINF$. وتم التخلص بالتالى من مشكلة جذر الوحدة.

2/2/5 تحديد درجة الإبطاء المثلى:

يأجراء اختبار تحديد درجة الإبطاء VAR Lag Order Selection Criteria تبين أن درجة الإبطاء المثلى هى الدرجة الثانية، حيث توافقت عليها ثلاثة معايير وهى: LR، FPE، AIC، كما يتضح من الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج تحديد درجة الإبطاء الزمنى المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-288.4570	NA	86.23109	15.80849	15.98264*	15.86988
1	-266.4753	38.02232	62.82162	15.48515	16.35592	15.79214*
2	-248.6163	27.02987*	58.73052*	15.38467*	16.95205	15.93724
3	-247.0968	1.971283	139.9034	16.16739	18.43139	16.96556

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

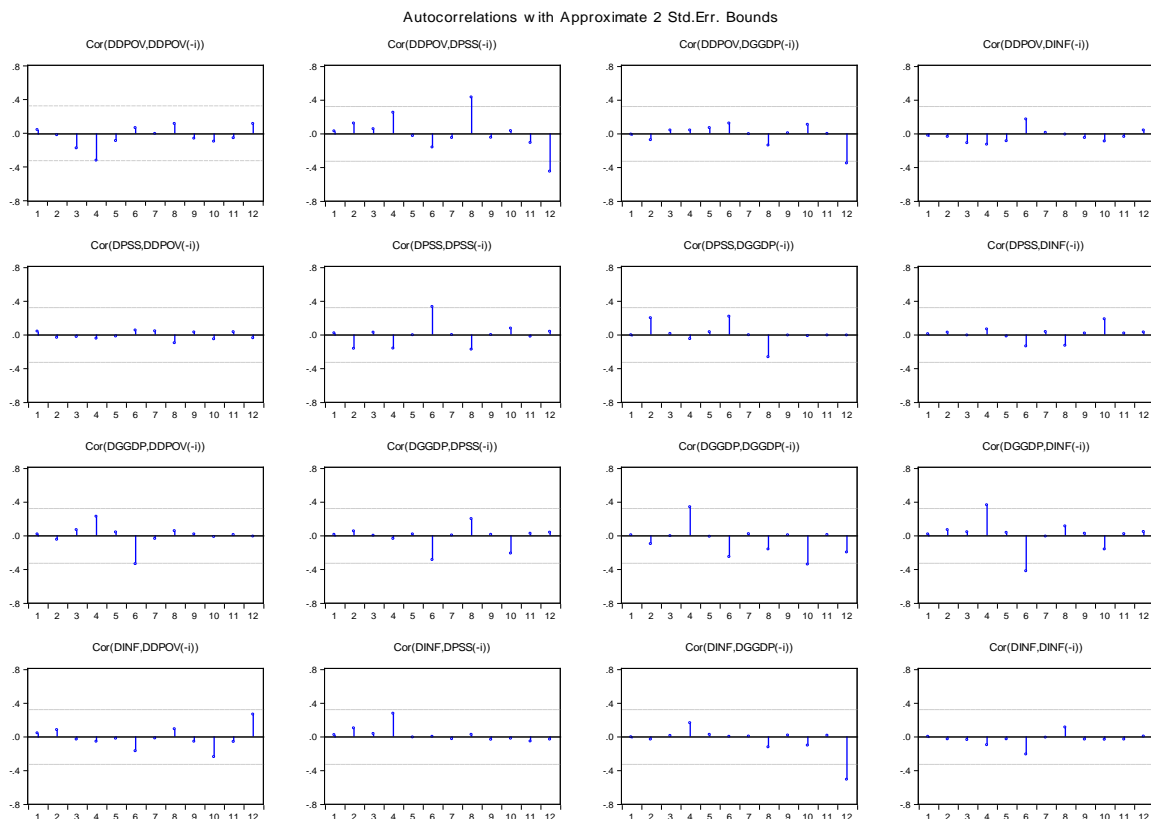
HQ: Hannan-Quinn information criterion

3/2/5 إجراء اختبارات جودة النموذج:

يتم التأكد من جودة النموذج عن طريق إجراء اختبار الارتباط الذاتى autocorrelation بين البواقى للتأكد من عدم وجود تلك المشكلة وذلك عن طريق اختبار التمثيل البيانى لدوال الارتباط الذاتى بين البواقى، ويشير الشكل رقم (3) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين البواقى بوجه عام، وهو ما يؤكد صحة تحديد درجة الإبطاء الزمنى، حيث تقع الغالبية العظمى من النتوءات فى تلك الخرائط ضمن الحدود المسموح بها.



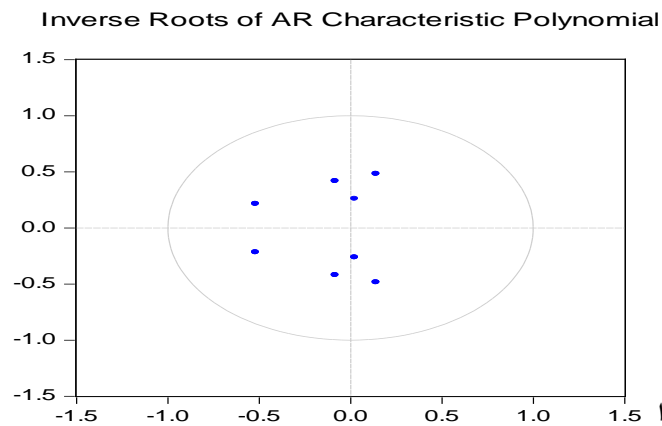
شكل رقم (3) التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views

كما يتم التأكد من جودة النموذج عن طريق اختبار استقرار النموذج **Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial**، ويشير الشكل رقم (4) إلى استقرار النموذج حيث تقع نقاط الاختبار داخل دائرة الوحدة.

شكل رقم (4) اختبار استقرار النموذج



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views

4/2/5 تقدير النموذج:

تبين الأرقام الواردة في جدول رقم (3) تأثير الإبطاءات الأولى والثانية لكل من معدل فقر الدخل والإنفاق العام الاجتماعي ومعدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل التضخم على كل من: معدل فقر الدخل والإنفاق العام الاجتماعي ومعدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل التضخم. والذي يهمننا بشكل أساسي هو العمود الثاني من اليسار في الجدول وهو الذي يتناول تأثير المتغيرات المستقلة المذكورة على معدل فقر الدخل، وتشير الأرقام بين القوسين إلى الأخطاء المعيارية، كما تشير الأرقام بين المعقوفين إلى قيمة t-statistics.

جدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

	DDPOV	DPSS	DGGDP	DINF
DDPOV(-1)	<u>-0.901727</u> (0.17150) [-5.25781]	0.083492 (0.45738) [0.18255]	-0.035861 (0.26660) [-0.13451]	0.294397 (1.24745) [0.23600]
DDPOV(-2)	<u>-0.158745</u> (0.17696) [-0.89705]	-0.169055 (0.47194) [-0.35821]	0.054727 (0.27509) [0.19894]	-0.376703 (1.28718) [-0.29266]
DPSS(-1)	<u>0.010718</u> (0.06524) [0.16429]	0.005737 (0.17399) [0.03297]	-0.004227 (0.10142) [-0.04168]	0.041850 (0.47454) [0.08819]
DPSS(-2)	<u>0.013830</u> (0.06539) [0.21149]	-0.334286 (0.17440) [-1.91677]	0.137123 (0.10166) [1.34888]	0.022172 (0.47566) [0.04661]
DGGDP(-1)	<u>-0.016178</u> (0.11741) [-0.13780]	-0.017615 (0.31311) [-0.05626]	0.005541 (0.18251) [0.03036]	-0.037275 (0.85398) [-0.04365]
DGGDP(-2)	<u>-0.118710</u> (0.11141) [-1.06550]	-0.286185 (0.29713) [-0.96318]	0.073498 (0.17319) [0.42437]	0.420081 (0.81038) [0.51837]
DINF(-1)	<u>0.004556</u> (0.02727) [0.16707]	0.005892 (0.07272) [0.08103]	-0.001473 (0.04239) [-0.03475]	0.007802 (0.19835) [0.03933]
DINF(-2)	<u>0.078891</u> (0.02493) [3.16409]	0.037860 (0.06649) [0.56937]	-0.015535 (0.03876) [-0.40082]	-0.217739 (0.18136) [-1.20061]
C	<u>-0.061471</u> (0.11108) [-0.55338]	-0.164082 (0.29624) [-0.55388]	0.011955 (0.17268) [0.06923]	0.139300 (0.80797) [0.17241]
R-squared	<u>0.734800</u>	0.137733	0.067206	0.084290
Adj. R-squared	<u>0.661642</u>	-0.100133	-0.190116	-0.168320
F-statistic	<u>10.04393</u>	0.579036	0.261176	0.333676

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views



ويمكن التعبير عن محددات فقر الدخل بالمعادلة التالية:

$$\text{DDPOV} = \text{C}(1,1)*\text{DDPOV}(-1) + \text{C}(1,2)*\text{DDPOV}(-2) + \text{C}(1,3)*\text{DPSS}(-1) + \text{C}(1,4)*\text{DPSS}(-2) + \text{C}(1,5)*\text{DGGDP}(-1) + \text{C}(1,6)*\text{DGGDP}(-2) + \text{C}(1,7)*\text{DINF}(-1) + \text{C}(1,8)*\text{DINF}(-2) + \text{C}(1,9)$$

وبالتعويض عن قيم المعاملات نحصل على:

$$\text{DDPOV} = - 0.901*\text{DDPOV}(-1) - 0.158*\text{DDPOV}(-2) + 0.0107*\text{DPSS}(-1) + 0.0138*\text{DPSS}(-2) - 0.016*\text{DGGDP}(-1) - 0.118*\text{DGGDP}(-2) + 0.004*\text{DINF}(-1) + 0.078*\text{DINF}(-2) - 0.0614$$

فإذا ما أخذنا في الاعتبار فقط العلاقات ذات الدلالة الإحصائية، وهي وفقاً لقيم t -statistic تتمثل في تأثير الإبطاء الأول لمعدل فقر الدخل على معدل فقر الدخل الحالي، والتأثير الطردى للإبطاء الثاني للتضخم على معدل فقر الدخل الحالي، حيث تظهر الدلالة الإحصائية لمعامل كل متغير منهم بشكل منفرد على معدل فقر الدخل الحالي وذلك بمقارنة قيمة t -statistic مع القيمة الجدولية للاختبار من طرفين عند مستوى دلالة 5% و 1%. كما أن ذلك يعني عدم معنوية تأثير كل من الإنفاق العام الاجتماعي ومعدل نمو الناتج الحقيقي على فقر الدخل الحالي بشكل منفرد خلال فترة البحث، بينما تظهر الدلالة الإحصائية للنموذج ككل من خلال قيمة اختبار F -test حيث تزيد قيمتها عن القيمة الجدولية للاختبار، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج بالمتغيرات مجتمعة، كما يتضح من ارتفاع قيمة معامل تحديد النموذج أن المتغيرات المتضمنة نجحت في تفسير حوالي 73.5% من التباين في معدل الفقر الحالي.

5/2/5 اختبارات السببية:

للتأكد من نتائج تقدير النموذج السابقة يتعين علينا إجراء اختبارات السببية وفقاً لمنهجية "جرانجر"، ويعرض جدول رقم (4) نتائج ذلك الاختبار، وتتلخص تلك النتائج في وجود علاقة سببية معنوية واحدة تتدفق من التضخم إلى فقر الدخل، وذلك عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4) نتائج اختبار السببية لجرانجر

Dependent variable: DDPOV

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DPSS	0.072069	2	0.9646
DGGDP	1.152537	2	0.5620
DINF	10.03233	2	0.0066
All	11.04639	6	0.0870

Dependent variable: DPSS

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DDPOV	0.804789	2	0.6687
DGGDP	0.930258	2	0.6281
DINF	0.330100	2	0.8479
All	1.749726	6	0.9412

Dependent variable: DGGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DDPOV	0.303932	2	0.8590
DPSS	1.820705	2	0.4024
DINF	0.161672	2	0.9223
All	2.070465	6	0.9131

Dependent variable: DINF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DDPOV	0.761941	2	0.6832
DPSS	0.009992	2	0.9950
DGGDP	0.270900	2	0.8733
All	1.139838	6	0.9798

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views

6/2/5 دوال الاستجابة النبضية:

يعرض الشكل رقم (5) التمثيل البياني لدوال الاستجابة النبضية، ويتضح منها استجابة الفقر للصدمة الإيجابية في الإنفاق العام الاجتماعي استجابة طردية محدودة تنتهي بانتهاء الفترة الثالثة وتتحول إلى استجابة سلبية خلال الفترتين الرابعة والخامسة، وتنتهي الاستجابة تقريبا مع نهاية الفترة الخامسة. ويتضح أيضاً استجابة الفقر للصدمة الإيجابية في معدل نمو الناتج الحقيقي استجابة عكسية محدودة تنتهي بانتهاء الفترة الثالثة وتتحول إلى استجابة إيجابية خلال الفترتين

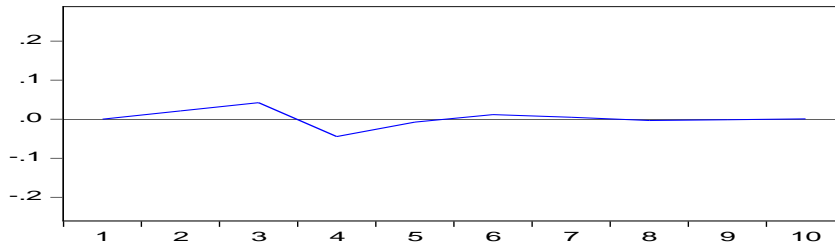


الرابعة والخامسة، وتنتهي الاستجابة تقريباً مع نهاية الفترة الخامسة. كما يتضح استجابة الفقر للصدمة الإيجابية في معدل التضخم استجابة طردية ومعنوية تنتهي بانتهاء الفترة الثالثة وتتحول إلى استجابة سلبية خلال الفترتين الرابعة والخامسة، وتنتهي الاستجابة تقريباً مع نهاية الفترة الخامسة.

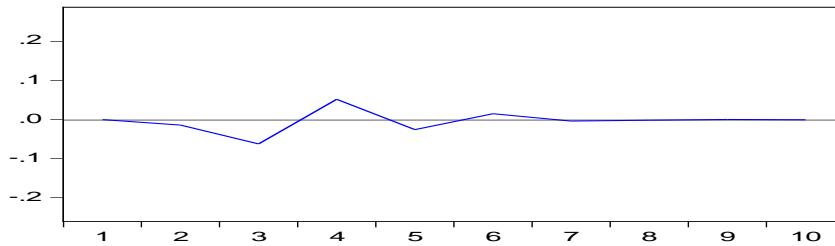
شكل رقم (5) دوال الاستجابة النبضية

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations

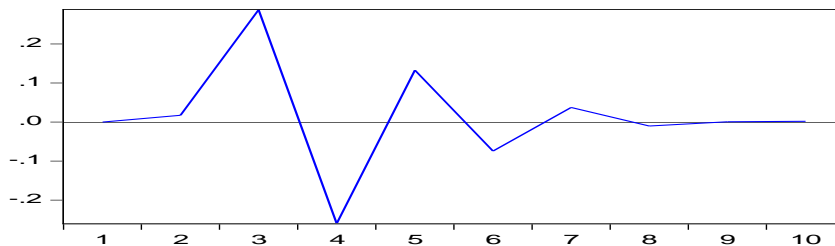
Response of DDPOV to DPSS



Response of DDPOV to DGGDP



Response of DDPOV to DINF



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views

3/5 تفسير نتائج النموذج

تعتبر القدرة التفسيرية للنموذج مقبولة بوجه عام حيث تصل قيمة R^2 إلى حوالي 73.5%، وهو ما يعني أن حوالي 73.5% من التغيرات في نسبة الفقر ترجع إلى التغيرات في معدل نمو الناتج الحقيقي والإنفاق العام الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم. ويتضح عدم معنوية تأثير كل من النمو الاقتصادي والإنفاق العام الاجتماعي على الفقر خلال فترة البحث الممتدة لأكثر من عقدين من الزمن. وتشير هذه النتائج بشكل واضح إلى إخفاق استراتيجية

مواجهة الفقر المتبعة في مصر بشقيها: النمو والإنفاق الاجتماعي، في تقليل الفقر أو حتى في الحفاظ على مستواه ثابتاً، وهو الأمر الذي يفسر تضاعف نسبة الفقر خلال الفترة المذكورة. لقد وصل النمو الاقتصادي إلى معدلات مقبولة خلال فترة البحث حتى أنه وصل إلى 7.2% عام 2008، مع ذلك استمرت نسبة الفقر في الزيادة، وكان من الطبيعي أن يتباطأ معدل النمو الاقتصادي تزامناً مع الأزمة الاقتصادية العالمية ثم تزامناً مع أحداث ثورة يناير، ومع أن النمو بدأ في التعافي بعد 2015، إلا أنه لم يصل إلى مستوياته التي كان قد وصل إليها في العقد الأول من الألفية، وقد كان من اللافت أن أوضاع العدالة التوزيعية، هي الأخرى، قد ساءت ولم تتحسن بعد ثورة يناير (العدل، 2019) التي كان من شعاراتها الأساسية تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما ساهم في عدم وصول ثمار النمو، أياً كان معدله، إلى الفقراء. أما بالنسبة إلى نمط النمو الاقتصادي ودوره في توليد الوظائف فقد أثبتت إحدى الدراسات تدنى قيمة معامل "أوكن"³ في الحالة المصرية إلى مستوى شديد الانخفاض في مجال المقارنة مع دول تمر بنفس المرحلة من التنمية، وكان العنصر الأكثر تأثيراً في إضعاف أثر النمو على البطالة في الحالة المصرية هو التغيير الهيكلي المتمثل في انخفاض الوزن النسبي للقطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة في الاقتصاد المصري. حيث اتضح أنه بانخفاض الوزن النسبي لتلك القطاعات بنسبة 1%، تزيد نسبة البطالة بحوالي 0.447% (العدل، 2021).

كذلك تشير النتائج إلى عدم معنوية تأثير الإنفاق العام الاجتماعي، بمكوناته الثلاثة: التعليم والصحة والتحويلات الاجتماعية، على الفقر، وهو أمر يلفت إلى الكيفية التي يتم بها تخصيص ذلك الإنفاق داخل القطاعات المذكورة، ويبدو أن هناك إخفاق في دقة استهداف الفقراء بهذا الإنفاق وأن قسماً كبيراً منه يصل إلى الفئات الاجتماعية الأفضل حالاً، فضلاً عن الفساد الذي يسهم في تبديد جزء آخر من هذا الإنفاق، مع الانخفاض المستمر في مستويات الإنفاق العام الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بدءاً من عام 2014 وحتى نهاية الفترة. هذا في الوقت الذي انطلق فيه التضخم إلى مستويات غير مسبوقه بدءاً من 2016 لأسباب داخلية

³ يشير قانون "أوكن" Okun's law إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي تعبر عنها معادلة انحدار يكون فيها المتغير المستقل معدل نمو الناتج والمتغير التابع نسبة البطالة، كما يلي: $\Delta U = a + b(Y)$ ، ويطلق على b في معادلة الانحدار معامل "أوكن"، ويتوقع أن يكون مقدراً سالباً. وباستخدام بيانات ربع سنوية عن نمو الناتج والبطالة في الولايات المتحدة من الربع الثاني لعام 1947 وحتى نهاية الربع الرابع من عام 1960، توصل "أوكن" إلى أن قيمة هذا المعامل تساوي 0.3، وهو ما يعني أن نسبة البطالة تنخفض بمقدار 0.3 نقطة مئوية إذا زاد الناتج بمقدار نقطة مئوية واحدة. (Okun, 1962).



وخارجية، وشمل جميع أنواع السلع الغذائية والتي تمثل الإنفاق الأساسي للفقراء، وهو الأمر الذي عمق الفقر كما أضاف أعداداً جديدة إلى طوابير الفقراء بحيث يتوقع الخبراء ألا تقل نسبة الفقر في الوضع الحالي بحال عن 40% من السكان وذلك في غيبة الإحصاء الرسمي منذ 2020.

6. النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

1/6 النتائج:

تتلخص نتائج الدراسة فيما يلي:

- تشير نتائج العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على فقر الدخل إلى وجود أثر إيجابي للنمو على الفقر، باستثناء حالات قليلة، وأن هذا الأثر يتفاوت قوة وضعفاً من حالة إلى أخرى وفقاً لعوامل من أهمها درجة عدم المساواة في توزيع الدخل والتركيب القطاعي لهيكل الإنتاج.
- تثبت معظم الدراسات التي طبقت على البلدان المتقدمة وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الإنفاق العام الاجتماعي ومعدلات الفقر، بينما تظهر الدراسات التي طبقت على الدول النامية نتائج مختلفة، تعبر عن علاقة عكسية أقل قوة، أو عدم وجود علاقة، أو وجود علاقة طردية، بحيث تزيد معدلات الفقر مع زيادة الإنفاق العام الاجتماعي.
- تشير نتائج النموذج القياسي إلى عدم معنوية تأثير كل من الإنفاق العام الاجتماعي ومعدل نمو الناتج الحقيقي على فقر الدخل خلال فترة البحث، كما يتضح أن التغيرات في معدل نمو الناتج الحقيقي والإنفاق العام الاجتماعي ومعدل التضخم معاً نجحت في تفسير حوالي 73.5% من التغير في معدل فقر الدخل.
- تتلخص نتائج اختبارات السببية للمتغيرات الواردة في النموذج في وجود علاقة سببية معنوية واحدة تتدفق من التضخم إلى فقر الدخل، وذلك عند مستوى معنوية 1%.
- يتضح من التمثيل البياني لدوال الاستجابة النبضية استجابة الفقر للصدمة الإيجابية في الإنفاق العام الاجتماعي استجابة طردية محدودة، واستجابة الفقر للصدمة الإيجابية في معدل نمو الناتج الحقيقي استجابة عكسية محدودة. كما يتضح استجابة الفقر للصدمة الإيجابية في معدل التضخم استجابة طردية ومعنوية.

- من كل ما سبق نصل إلى النتيجة الأساسية التالية، وهي: عدم فاعلية الاستراتيجية المطبقة لتقليل الفقر في مصر خلال فترة الدراسة بشقيها: النمو الاقتصادي والإنفاق العام الاجتماعي.

2/6 التوصيات:

- بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات التي يتعين على متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار، منها ما يلي:
- العمل على إصلاح استراتيجية تقليل الفقر في مصر بشقيها النمو الاقتصادي والإنفاق العام الاجتماعي وكذلك الانفتاح على أفكار جديدة فيما يخص مواجهة الفقر.
- العمل على دعم النمو الاقتصادي وذلك بتحسين بيئة الاستثمار بمقوماتها المختلفة، وكذلك العمل على تعديل نمط النمو الاقتصادي ليكون أكثر شمولاً للفقراء مع تحسين سياسات إعادة توزيع الدخل ورفع فاعليتها.
- العمل على إصلاح تخصيص الإنفاق العام الاجتماعي برفع كفاءته في استهداف الفقراء ومواجهة الفساد الذي يبدد جزءاً من هذا الإنفاق.
- العمل على السيطرة على التضخم وذلك عن طريق علاج عجز الموازنة العامة للدولة وكذلك دعم الصناعات التصديرية للتقليل من أثر التضخم المستورد وتحقيق استقرار قيمة العملة الوطنية واستقرار الأسعار.
- الانفتاح على أفكار جديدة خارج النهج القائم في معالجة الفقر ومنها العمل على تمكين الفقراء من الوصول بشكل مباشر إلى موارد الإنتاج المادية من أراضي وتمويل، وربط المعونة المقررة للأسرة الفقيرة بمدى انتظام الأبناء بالحضور في المدرسة ومدى التزام أعضاء الأسرة بتلقى التطعيمات اللازمة وغيرها من الخدمات التعليمية والصحية الأساسية.

3/6 البحوث المستقبلية

- برزت أمام الباحث من خلال الدراسة بعض النقاط التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة وتصلح لأن تكون نقاطاً بحيثىة لدراسات مستقبلية، ولعل من أهمها ما يلي:
- نمط النمو الاقتصادي (التغيرات الاقتصادية الهيكلية) وأثرها على فقر الدخل.
 - العوامل المحددة لكفاءة الإنفاق العام الاجتماعي في الوصول إلى الفقراء.
 - سياسة تخصيص الموارد الإنتاجية للفقراء ومدى فاعليتها كمنهج بديل لمواجهة الفقر.



7. قائمة المراجع

1/7 المراجع العربية:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعوام مختلفة.

-----، النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة، أعوام مختلفة.

-----، بحث الدخل والإنفاق، القاهرة، أعوام مختلفة.

عبد الرزاق، بن عمرة (2019)، "خطوات تطبيق VAR تقنية باستخدام برنامج Eviews10"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

العدل، ضياء فتحى (2005)، نمط تخصيص الموارد الاقتصادية ودوره فى علاج مشكلة الفقر مع التطبيق على الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.

----- (2019)، "العدالة التوزيعية: مفهوما وأوضاعها وسبل تحسينها مع التطبيق على الحالة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 43(3).

----- (2021)، "أثر النمو الاقتصادى على البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة 1991-2019"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 22(3).

العقاب، محمد وحمايدي، صديق، (2019)، "محددات الإنفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2017"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، المجلد (3) العدد الخاص.

قاعدة بيانات البنك الدولى: <https://data.albankaldawli.org>

نقار، عثمان والعواد، منذر (2012)، "استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28(2).

2/7 المراجع الأجنبية:

Adams, R.H. Jr. (2003), "Economic Growth, Inequality and Poverty", *World Bank, Policy Research Working Paper*.

Adams, Richard H. Jr. (2004), "Economic Growth, Inequality and Poverty: Estimating the Growth Elasticity of Poverty", *World Development*, 32(12).

- Adelantado, J. and Cuevas, E.C. (2006), "Globalization and the welfare state: the same strategies for similar problems?", *Journal of European Social Policy*, 16(2).
- Adelman I., Cynthia T.M. (1973), *Economic Growth and Social Equity in Developing Countries*, Stanford, Stanford University Press.
- Adema, W. (2001), "Net Social Expenditure: 2nd edition", *Labour Market and Social Policy*, Occasional Papers, No. 52, Paris: OECD.
- Adema, W., Fron, P., Ladaique, M. 2014, "How Much Do OECD Countries Spend on Social Protection and How Redistributive are their Tax/Benefit Systems?", in *International Social Security Review*, 67(1).
- Anand, R.; Tulin, V.; Kumar, N. (2014), "India: Defining and Explaining Inclusive Growth and Poverty Reduction", *IMF Working Paper* WP/14/63, Washington.
- Anderson E. et al. (2018), "Does Government Spending Affect Income Poverty? A Meta-regression Analysis", *World Development*, 103.
- Baldacci, E. et al. (2008), "Social Spending, Human Capital, and Growth in Developing Countries", *World Development*, 36(8).
- Barişık, S. and Kasap, A. (2012), "Poverty in Turkey and the Rule of Public expenditures in Reducing Poverty", *Journal of World of Turks*, 4(3).
- Berg, A. et al. (2018), "Redistribution, Inequality, and Growth: New Evidence", *Journal of Economic Growth*, 23(3).
- Bourguignon, F. (2003), "The Growth Elasticity of Poverty Reduction: Explaining Heterogeneity across Countries and Time Periods", in T. S. Eicher, S. J. Turnovsky (Eds.), *Inequality and Growth: Theory and Policy Implications*, Cambridge, MA: MIT Press, 3–26.
- Buracom, Ponlapat (2011), "The Determinants and Distributional Effects of Public Education, Health, and Welfare Spending in Thailand", *Asian Affairs An American Review*, 38(3).
- Caminada, K. and Goudswaard, K. (2009), "Effectiveness of Poverty Reduction in the EU: a Descriptive Analysis", *Poverty and Public Policy*, 1(2).
- Caminada, K. and Goudswaard, K. (2012), "The Relationship between Alternative Measures of Social Spending and Poverty Rates", *International Review of Business and Social Sciences*, 1(5).
- Caminada, K. et al. (2019), "Has the Redistributive Effect of Social Transfers and Taxes Changed over Time across Countries?", *International Social Security Review*, 72(1).



- Caminada, K., Goudswaard, K. and Koster, F. (2011), “Social Income Transfers and Poverty: a Cross-country Analysis for OECD Countries”, *International Journal of Social Welfare*, 21(2).
- Cammeraat, Emile (2020), "The Relationship between Different Social Expenditure Schemes and Poverty, Inequality and Economic Growth", *International Social Security Review*, 73(2).
- Celikay, Ferdi and Gumus, Erdal (2017), "The Effect of Social Spending on Reducing Poverty", *International Journal of Social Economics*, 44(5).
- Chenery H. et al. (1974), *Redistribution with Growth*, New York, Oxford University Press.
- Chu, K-Y, Davoodi, H. and Gupta, S. (2000), ‘Income Distribution and Tax, and Government Social Spending Policies in Developing Countries’, Working Paper, No.214, UNU/WIDER, Helsinki, December.
- Cox, D., Hansen, B. , and Jimenez, E. (2004), “How Responsive are Private Transfers to Income? Evidence from a Laissez-faire Economy”, *Journal of Public Economics*, 88(9-10).
- Dávila, Elmer Sánchez (2023), "The Impact of Economic Growth and Social Expenditure on Poverty Reduction: Panel VAR Analysis for Some Latin American Countries, 2000-2019", *Universidad Nacional Autónoma de México, Facultad de Economía*, 82(324).
- Deininger K., Squire L. (1996), "A New Data Set Measuring Income Inequality”, *World Bank Economic Review*, 10(3).
- Dollar, David and Kraay, Aart (2001), "Growth is Good for the Poor", *World Bank, Policy Research Working Paper No. 2587*.
- Ferreira, H.G., Leite, G., Ravallion, M. (2010), "Poverty Reduction without Economic Growth? Explaining Brazil's Poverty Dynamics, 1985–2004", *Journal of Development Economics*, 93.
- Fosu A. K. (2015), ‘Growth, Inequality and Poverty in Sub-Saharan Africa: Recent Progress in a Global Context’, *Oxford Development Studies*, 43(1).
- Fosu, Augustin Kwasi (2010), "Inequality, Income, and Poverty: Comparative Global Evidence", *American and International Perspectives*, 91(5).
- Fosu, Augustin Kwasi (2023), "Progress on Poverty in Africa: The Importance of Growth and Inequality," Working Papers 202313, *University of Pretoria, Department of Economics*.
- Gioacchino, D., Sabani, L., and Tedeschi, S. (2014), “Preferences for Social Protection: Theory and Empirics”, *Economic Modelling*, 36.

- Goudswaard, K.; Caminada, K. (2010), "The Redistributive Effect of Public and Private Social Programmes: A Cross-country Empirical Analysis", *International Social Security Review*, 63(1).
- Kakwani, N., and Pernia, E. (2000), "What is Pro-poor Growth?", *Asian Development Review*, 18(1).
- Kakwani, N., and Son, H. (1990), "Pro-poor growth: Concepts and Measurement with Country Case Studies", *The Pakistan Development Review*, 42(4).
- Kenworthy, L. (1999), "Do Social-welfare Policies Reduce Poverty? A cross-national Assessment", *Social Forces*, 77(3).
- Kindleberger, Charles P. and Herrick, Bruce (1983), *Economic Development*, McGraw-Hill Co., Japan.
- Kutwa, K. and Sawulski, J. (2022), "Does Spending on Social-Welfare Policies Reduce Poverty? An Assessment of the European Union Countries Using Impulse-Response and Efficiency Methods", *Optimum Economic Studies*, 1(107).
- Kuznets, S. (1955), "Economic Growth and Income Inequality", *American Economic Review*, 45.
- McKay, Andrew (2002), "Assessing the Impact of Fiscal Policy on Poverty", Working Paper, WIDER Discussion Paper, No. 2002/43.
- Mulok, D.; Kogid, M.; Asid, R.; Lily, J. (2012), "Is Economic Growth Sufficient for Poverty Alleviation? Empirical Evidence from Malaysia", *Cuadernos de Economia*, 35(97).
- Nándori, Eszter Siposné (2010), "The Effect of Economic Growth on Poverty in Eastern Europe", *Institute of World and Regional Economics*, University of Miskolc, 1–2(9–10).
- Okun, Arthur M. (1962), "Potential GNP: Its Measurement and Significance", *American Statistical Association, Proceedings of the Business and Economics Statistics Section*, pp. 98–104.
- Paternostro S., Rajaram, A. & Tiongson E. (2007), "How Does the Composition of Public Spending Matter?", *Oxford Development Studies*, 35(1).
- Sen, Amartya (1985), *Commodities and Capabilities*, Oxford University Press, Oxford.
- Sen, Amartya (1992), *Inequality Reexamined*, Harvard University Press, New York.
- Sharp, Ansel M., Register, Charles A., Leftwich, Richard H. (1990), *Economics of Social Issues*, 9th ed. Homewood, Boston.



- Shumway, Robert H., and Stoffer, David S. (2017), *Time Series Analysis and Its Applications with Examples*, Springer, New York.
- Sims, Christopher A. (1980), “Macroeconomics and Reality”, *Econometrica*, 48(1).
- Škare, M.; Pržiklas Družeta, R. (2011), “Poverty Persistence and Economic Growth, Is There a Nexus?”, in: *The 5th International Scientific Conference “Entrepreneurship and Macroeconomic Management: Reflections on the World in Turmoil”*, 24–26 March 2011, Pula, Croatia.
- Skare, M. and Druzeta, R. (2016), "Poverty and Economic Growth: A Review", *Technological and Economic Development of Economy*, 22(1).
- Smeeding, M.T. (2006), “Poor People in Rich Nations: the United States in Comparative Perspective”, *Journal of Economic Perspectives*, 20(1).
- Thorbecke, E. and Ouyang, Y. (2022), ‘Towards a Virtuous Spiral between Poverty Reduction and Growth in Sub-Saharan Africa’, *World Development*, 152: 105776.
- Todaro, Michael P. and Smith, Stephen C. (2020), *Economic Development*, Pearson Education.
- Wang, C., Caminada, K., and Goudswaard, K. (2014), “Income Redistribution in 20 Countries over Time”, *International Journal of Social Welfare*, 23(3).
- World Bank (2005), *Pro-poor Growth in the 1990s: Lessons and Insights from 14 Countries*, The World Bank, Washington.
- Zaman, K., Ahmad, B., Awan, U., Ali, G., and Naseem, I. (2014), “Measuring Pro-poor Sectoral Analysis for Pakistan: Trickle Down?”, *Economic Research–Ekonomiska Istraživanja*, 27(1).